خلال شهر مارس الماضي وبالتزامن مع انخفاضات السوق نتيجة تفشي وباء «كورونا» وانهيار أسعار النفط

الكويتيون دعموا البورصة بـ 118,5 مليون دينار.. والأجانب باعوا بـ 112 مليوناً

الكويتيون كثفوا مشترياتهم للأسهم المدرجة في البورصة خلال مارس الماضي (قاسم باشا)

علاء مجيد

وسط تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيارات اسعار النفط الحادة، وتراجعات بورصة الكويت وبورصات العام خلال شهر مارس الماضي بنسبة كبيرة وانسحاب الاستثمارات الاجنبية بشدة خلال الشهر الماضي، حقق الاستثمار الاجنبي صافي بيع بقيمة 112 مليون دينار ما يعادل 358,6 مليون دولار.

ومنذ بداية العام وخلال الثلاثة الاشهر الماضية، قام الأجانب بسحب 37,45 مليون دينار ما يعادل 120 مليون دولار من الأسهم الكويتية كصافي بيع لتعاملاتهم خلال تلك الفترة.

وتركزت مبيعات الأجانب في شهر مارس الماضي من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض بيع 86,8 مليون دينار (ما يعادل 278 مليون دولار) كما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات ببيعية بقيمة 26,6 ملايين دينار (ما يعادل 85,2 مليون دولار)، بينما اتجه صافي تعاملات الافراد الى الشراء بقيمة 1,51 مليون دينار (ما يعادل 4,8 ملايين دولار).

وتركزت مبيعات الاجانب منذ بداية العام من خلال صناديق الاستثمار والتي حققت فائض بيع بقيمة 39,9 مليون دينار (ما يعادل 127,9 دولار)، وفي المقابل حققت المؤسسات والشركات صافي تعاملات شرائية بقيمة 1,4 مليون دينار (ما يعادل 4,5 ملايين دولار)، كما اتجه صافي تعاملات الافراد الى الشراء بقيمة 998 ألف دينار (ما يعادل 3,2 ملايين دولار).

تخفيف مراكز

وتركزت مبيعات الاجانب في تخفيف مراكزها الاستثمارية في الاسهم القيادية وخاصة البنوك، حيث انخفضت ملكية الاجانب ببنك الكويت الوطني خلال مارس من 16,41٪ الى 15,86٪ كما انخفض بنك الخليج من 13,05٪ الى 12,64٪ وانخفض أيضا بيت التمويل الكويتي (بيتك) من 7,71٪ الى 7,28٪ خلال شهر مارس.

الكويتيون يشترون بكثافة

وكثف الكويتيون من مشترياتهم للاسهم خلال شهر مارس الماضي، حيث زاد الشراء على البيع بقيمة 118,5 مليون دينار (ما يعادل 379,8 مليون دولار) ليزيد من ضخ الاستثمارات الكويتية للبورصة منذ بداية العام الى 20,29 مليون دينار من الاستثمارات الكويتية التي دخلت البورصة خلال 2020 بما يزيد على 65 مليون دولار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال مارس الماضي وصول مشتريات الأفراد الكويتيين الى 351,9 مليون دينار، مقابل مبيعات بـ 284 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم الشرائية 67,9 مليون دينار.

وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي شراء على الأسهم خلال مارس بقيمة 35,1 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 116,9 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 81,8 مليون دينار.

وسجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي بيع على الأسهم خلال فبراير بقيمة 34,7 مليون دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 25,9 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 60,6 مليون دينار، بينما بلغت عمليات الشراء لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي شراء 50,2 مليون دينار من استثماراتها في البورصة خلال مارس الماضي بعد ان وصلت عمليات الشراء لديها الى 275 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 224,8 مليون دينار.

الخليجيون على نفس نهج الأجانب

تماشت تعاملات الخليجيين على نهج الأجانب هذا الشهر فقاموا بعمليات بيع خلال مارس الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار البيعي للخليجيين 6,6 ملايين دينار (ما يعادل 21,1 مليون دولار) بضغط مبيعات من جانب الافراد بمقدار 2,55 مليون دينار (بما يعادل 8,17 ملايين دولار)، بينما بلغ صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال الثلاثة اشهر الماضية الى 17,16 مليون دينار (بما يعادل 55 مليون دولار) بدفع من مشتريات المؤسسات والشركات الذين وصل صافي بيعهم منذ بداية العام الى 25,4 مليون دينار (بما يعادل 81,4 مليون دولار).

1,6٪ تراجعاً في الحسابات النشطة بالبورصة

شريف حمدي

في ظل التراجعات الحادة التي شهدتها بورصة الكويت خلال تعاملات الشهر الماضي، تراجعت أعداد الحسابات النشطة بنهاية تعاملات مارس، حيث شهدت انخفاضا بنسبة 1,6٪ ليبلغ اجمالي عدد الحسابات النشطة بالبورصة 16,934 حسابا مقارنة بـ 17,203 حسابا في الشهر قبل الماضي.

وبلغت نسبة الحسابات النشطة خلال مارس الماضي 4,2٪ من اجمالي الحسابات التي لها حق التداول في البورصة الكويتية وفقا لإحصائيات البورصة في نهاية الشهر الفائت.

وتقدر هذه الحسابات بـ 396,859 حسابا، وبتراجع الحسابات النشطة الى 4,2٪ تكون الحسابات الخاملة تراجعت الى 95,8٪ من إجمالي الحسابات.

وشهدت حسابات الكويتيين انخفاضا بنسبة 2,3٪، اذ بلغ عدد الحسابات 15,496 حسابا، وذلك من 15,860 حسابا في فبراير الماضي، وبلغت الحسابات غير النشطة للكويتيين 360,964 حسابا.

وعلى عكس توجهات الكويتيين، نشطت الحسابات النشطة على مستوى الأجانب، إذ ارتفعت بشكل لافت خلال الشهر الماضي، وذلك بنسبة 7,5٪، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة للأجانب 1194 حسابا ارتفاعا من 1110 حسابات، ويبلغ عدد الحسابات غير النشطة للأجانب 14,900 حسابا. كذلك ارتفعت حسابات الخليجيين بنسبة 4,7٪، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة للخليجيين بنهاية تعاملات مارس الماضي 244 حسابا ارتفاعا من 233 حسابا الشهر الماضي، وتبلغ أعداد الحسابات غير النشطة بالنسبة للخليجيين 4061 حسابا.

متوسط السيولة اليومي تراجع لـ 27 مليون دينار من 51 مليوناً

1,1 مليار دينار خسائر سوقية للبورصة بنهاية الأسبوع

شريف حمدي

تأثر أداء بورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع بعمليات جني الأرباح بشكل لافت، وأنهى السوق تعاملاته على تراجع على كل المستويات سواء المؤشرات او المتغيرات، وفي مقدمتها القيمة السوقية، إذ خسرت البورصة نحو 1,1 مليار دينار بنسبة 4٪ انخفاضا لتصل القيمة للبورصة إلى 27,07 مليار دينار تراجعا من 28,18 مليارا نهاية الاسبوع الماضي.

وجاء تراجع السوق مبررا بعد ارتفاعات لافتة الأسبوع الماضي على مستوى كل المؤشرات وخاصة مؤشر السوق الأول الذي ارتفع الأسبوع الماضي بنسبة تجاوزت 7٪ جراء الإقبال على عدد من الأسهم القيادية بعد تراجع أسعارها بشكل كبير وكانت مشجعة على الشراء من قبل شرائح مختلفة من المتعاملين، ومن ثم جنحت هذه النوعية من الأسهم للتراجع جراء البيع في الأسبوع الحالي.

وعزز من تراجع مؤشرات السوق خلال تعاملات الأسبوع المنتهي أمس تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، فضلا عن تطبيق قرار تأجيل البنوك للأقساط الاستهلاكية والائتمانية لمدة 6 أشهر، بالإضافة للانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط في السوق العالمي، وكل ما سبق نتج عن تداعيات فيروس كورونا.

وكان لافتا تراجع مستويات السيولة بشكل لافت على مدار الأسبوع، إذ تراجعت بنسبة 33٪ ببلوغ القيمة الإجمالية 136 مليون دينار بمتوسط يومي 27 مليون دينار تراجعا من 204 ملايين دينار بمتوسط يومي 51 مليون دينار. وأنهت مؤشرات البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي على النحو التالي:

- خسر مؤشر السوق الأول 4,5٪ بعد خسارته 238 نقطة ليصل إلى 5043 نقطة تراجعا من 5281 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2,6٪ بخسارته 110 نقاط ليصل إلى 4032 نقطة متراجعا من 4142 نقطة الأسبوع الماضي.
- خسر مؤشر السوق العام 3,9٪ بنهاية تعاملات الأسبوع بتراجعه 195 نقطة، حيث انخفض إلى 4702 نقطة من 4897 نقطة.

بسبب «كورونا» وانخفاض النفط.. وعودة النمو بقوة في 2021 بنسبة تصل إلى 2,8٪

«كابيتال إيكونوميكس»: 2٪ انكماشاً متوقعاً بالاقتصاد الكويتي في 2020

المحرر الاقتصادي

توقعت شركة الأبحاث «كابيتال إيكونوميكس» البريطانية أن ينكمش الاقتصاد خلال العام الحالي بنسبة 2٪، علما أنها كانت قد توقعت في السابق بان ينمو الاقتصاد بمعدل 1٪ هذا العام، قبل أن تعدل هذه التوقعات بسبب انخفاض أسعار النفط وانتشار وباء كورونا.

ولكن الشركة توقعت أيضا أن يعود الاقتصاد للنمو مرة أخرى بنسبة تصل الى 2,8٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2021، علما أنها كانت توقعت للعام المقبل أن يكون النمو بنسبة 1,3٪.

كما توقع التقرير ان ينكمش الناتج المحلي الاجمالي للعام الماضي بنسبة 0,5٪.

وكانت وكالات التصنيف الائتماني العالمية قد راجعت تصنيفاتها الائتمانية السيادية للكويت خلال الايام القليلة الماضية، حيث خفضت «ستاندرد أند بورز» التصنيف الائتماني من AA إلى –AA، فيما أعلنت وكالة «موديز» وضع التصنيف الائتماني للكويت تحت المراجعة مع احتمالات تخفيضه.

الدعم الحكومي

وأشار تقرير «كابيتال إيكونوميكس» إلى أن تراجع أسعار النفط إلى ما دون 30 دولارا للبرميل يضغط على قدرات دول الخليج المصدرة للنفط، ومنها الكويت، التي يمثل ايرادات النفط والقطاع الهيدروكربوني ما يقارب 90٪ من ايرادات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/ 2021. وتوقع التقرير أن الحكومات الخليجية ستتباطأ في المعالجة وقد لا تتدخل من خلال المساعدات المالية المباشرة، حيث قد تعتمد على سياسات نقدية كخفض الفائدة ومساعدات مالية غير مباشرة، بسبب ضغوط عجز الميزانية الذي يدفعها الى خفض معدلات الانفاق، وما يتبع ذلك من تباطؤ في وتيرة ترسية المشروعات.

وعلى الرغم من زيادة انتاج النفط، والذي من الطبيعي أن يرفع من الناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني، إلا ان تراجع الأسعار سوف يمحو تلك الآثار الإيجابية. ولذلك توقع التقرير ان تنكمش كافة الاقتصادات الخليجية خلال العام الحالي باستثناء السعودية التي سوف تزيد بشكل كبير انتاجها النفطي، إضافة الى تنوع إيراداتها مقارنة بباقي الدول الخليجية، وخفض نفقاتها الحكومية في الموازنة المالية للعام الجاري بشكل كبير.

انكماش خليجي

ومن بين الاقتصاديات الخليجية الخمسة التي سوف تشهد انكماشا في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2020، حل الاقتصاد الكويتي في المركز الثالث بمعدل انكماش 2٪ يتساوى في ذلك مع قطر.

وجاء الاقتصاد الاماراتي بصدارة التراجعات، حيث يتوقع انكماشه بمعدل 5,5٪، وارجع التقرير ذلك الى تراجع أسعار النفط، والتأثر الشديد الذي سيشهده اقتصاد امارة دبي التي تعتبر مركزا تجاريا ولوجيستيا إقليميا لدول العالم، حيث ستواجه تراجعا في التجارة الدولية خصوصا أن أكثر القطاعات المتضررة هي السياحة والتجزئة التي تشتهر بهما الامارة.

وتوقع التقرير انكماش البحرين وعمان بنسبة تصل إلى 1,8٪. كما توقع ان ينمو اقتصاد السعودية بنسبة 2٪ وبزيادة عن توقعاته السابقة البالغة 1,3٪.

تفاؤل حذر

وأكد التقرير أن اقتصاديات المنطقة سوف تعاود الرجوع الى تحقيق معدلات نمو في وقت سريع بمجرد السيطرة على الوباء، حيث توقع أن ينكمش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 1٪ ليعود للقفز مجددا خلال العام المقبل. وتوقع التقرير ان ينكمش اقتصاد المنطقة في المتوسط بنسبة 1,7٪ خلال العام الحالي مقارنة بتوقعاته السابقة بنمو اقتصادي بمعدل 2,2٪، بينما رفع من توقعاته لمعدلات نمو اقتصاديات المنطقة إلى 4,9٪ للعام 2021 مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 2,2٪ ايضا.

وأوضح التقرير ان ما تم اتخاذه من تدابير على الصعيد الرسمي لا يزال غير كاف لعودة سريعة للنمو، حيث قامت الحكومات بإعفاءات في الرسوم وتأجيل أقساط القروض وإعفاء بعض الشرائح من قطاع الاعمال وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض الضرائب. ولكن لا توجد دعوم مباشرة وتعويضات مالية كبيرة وخاصة للقطاعات التي تضررت بقوة وفي مقدمتها النقل الجوي والتجزئة والسياحة.

تراجع رصيد «صندوق الاحتياطي» إلى 14 مليار دينار

محمود عيسى

نسب موقع Gulf Digital News إلى مصدر حكومي كويتي بالقول إن الحكومة سحبت 43,8 مليار دينار من صندوق الاحتياطي العام في السنوات الخمس المنتهية بالسنة المالية 2018ـ2019، بالإضافة الى 3,7 مليارات دينار في السنة المالية 2019ـ2020، لتتراجع أرصدة الصندوق إلى نحو 14 مليار دينار.

وقال الموقع ان الكويت تخطط لإجراءات لدعم الاقتصاد في مواجهة جائحة فيروس كورونا، في حين طلب البنك المركزي بشكل منفصل من البنوك تسهيل عمليات سداد القروض الممنوحة للشركات المتضررة.

ولفت المصدر الحكومي الى ان إصدار قانون يسمح للكويت بالاقتراض اصبح «أولوية حكومية»، في ضوء انخفاض أسعار النفط حيث دأبت الكويت على السحب من صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز الميزانية لديها.

وأضاف المصدر أن أكثر القطاعات تأثرا بالوباء تشمل الطيران والضيافة والعقارات، مضيفا أن الإجراءات الحكومية ستشمل الإعفاءات من الرسوم الحكومية والتسهيلات الائتمانية للمتضررين.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في مقابلة تلفزيونية إن البنك المركزي طلب من البنوك تأجيل سداد القروض لمدة 3 أشهر للشركات التي تضررت من الأزمة.

كما تتعامل الكويت مع تأثير انخفاض أسعار النفط على مواردها المالية، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع العجز المالي الحكومي هذا العام.